التعريف والعدد
فى اللغة العربية واللغات الأوربية

الدلالة هى قوام اللغة ووظيفتها ومقياس كفايتها واتقانها ، عند المقارنة بين اللغات .

ولهذا كانت عوامل التعريف والتنكير وأدواتها فى مقدمة المقاييس التى تعرف بها درجة اللغة من الكفاية والارتقاء ، لأن التعريف والدلالة عمل واحد .

وبهذا المقياس تعتبر اللغة العربية فى المنزلة الأولى بين لغات الحضارة إذ لا توجد بين جميع هذه اللغات لغة واحدة تبلغ مبلغها ، فضلا عن التفوق عليها ، فى دقة التمييز بين مواضع التعريف ومواضع التنكير على حسب معانيها .

فالمعرفات فى لغات الحضارة تنقسم إلى قسمين : قسم يتحقق له التعريف بحكم وضعه وبغير حاجة إلى أداة تزاد عليه أو نسبة تربطه بكلمة أخرى .

والقسم الآخر من المعرفات يتحقق له التعريف بأداة أو علامة أو نسبة بينه وبين كلمة أخرى .

وقد توجد هذه المعرفات بقسميها فى جميع اللغات الرفيعة ، ولكنها فى

اللغة العربية تطرد على قاعدة تلازمها ملازمة معناها وعلى قدر درجتها من التعريف والتنكير ، وليس الأمر كذلك فى المعارف والنكرات التى ترد فى اللغات الأخرى ، لأن الجزاف فيها أغلب من القاعدة المطردة وعلامة التعريف أحياناً تبقى مع الكلمة بعد زوال الحاجة إليها .

فالضمائر وأسماء الإشارة وأسماء الموصول والأعلام موجودة فى جميع لغات الحضارة . ولكنها — فى اللغة العربية — توجد مميزة حيث يحتاج الأمر إلى التمييز وبمقدار الحاجة إليه ، وكثيراً ما تأتى جزافاً فى غيرها من اللغات .

إن ضمير المتكلم لا يحتاج إلى تمييز بين المذكر والمؤنث ، لأن إشارة المتكلم إلى نفسه كافية للتعريف بجنسه ، ولكن ضمير المخاطب يحتاج إلى التمييز كما ميزته اللغة العربية فتقول للرجل أنت كتبتَ بفتح التاء ، وتقول للمرأة أنت كتبتِ بكسرها ، ويلحق بهذه تمييز الفعل مع الجمع المخاطب حيث تقول للرجال أنتم تكتبون ، وتقول للنساء أنتن تكتبن ، فإن الضمائر هنا معارف حقيقية لا يلحقها الإبهام والتنكير ، ولكنها فى اللغات الأخرى لا تطرد هذا الاطراد ولا يزول عنها اللبس والإبهام فى كثير من الحالات إذ يتساوى المخاطب فى الجمع والإفراد وفى التذكير والتأنيث ، ويحدث هذا فى الضمائر التى تلحق بالفعل فيقال عندهم أنتم تكتب كما يقال أنت تكتب ، مع التباس التذكير والتأنيث فى كثير من المواضع على غير قياس .

وما يقال عن الضمائر ، يقال على الإجمال عن أسماء الإشارة وأسماء الموصول .

أما الأعلام فهى فى اللغة العربية غنية عن أداة التعريف ، لأن تمييز الاسم بالعلمية تعريف كاف ، ولكنها ليست كذلك فى بعض لغات الحضارة . إذ يقال عندهم الفرنسا والألمانيا والإنجلترا والإيطاليا والإسبانيا والمصر إلى آخر هذه المسميات ، وإذ يلحق هذا بأسماء البلاد كما يلحق بأسماء الشعوب على خلاف المعهود فى اللغة العربية .

وأدل الدلائل على التزام التعريف بقدر الحاجة إليه فى اللغة العربية أن الأعلام الجغرافية التى تدخلها الألف واللام فى اللغة العربية هى التى نفهم منها أنها أسماء أجيال من الناس وليست أسماء أماكن غير قابلة للالتباس . فإن الهند والصين والروس مرادفة فى مفهومنا للهنديين والصينيين والروسيين .

ومثل هذا فى الدلالة على دقة التعريف على حسب لزومه أن أسماء الأعلام تستغنى عندنا عن أداة التعريف ولكنها كذلك لا تخلو من أداة التنكير الذى يلازمها بين العدد الكثير من أمثالها . فإن اسم (علىّ) معرفة حين يدل على شخص يسمى (عليًّا) ولكنه لا يسمى «حسناً» ولا «محمداً» ولا « محموداً » من سائر الأسماء المتفرقة ، ولكن التنكير لا يفارقه إذا كان هناك ألف إنسان بهذا الاسم وكان هناك ألف عليين مميزين من ألف حسنين ومحمدين ومحمودين .

ويجب أن نفهم أن هذا من عمل القاعدة وليس من عمل المصادفة ، لأنه مطرد فيما يقابل هذه الحالة أو يناقضها ، فإن كلمة « رجل » نكرة

تحتاج إلى تنوين التنكير ، ولكن هذا التنوين يفارقها إذا قلنا « يا رجل » وعنينا به إنساناً مقصوداً لا محل عند النداء عليه للإبهام .

وقد نتوسع هنا بعض التوسع فنقول إن اسم التفضيل يستغنى عن علامة التنكير ، أو يمنع من الصرف ، لأنه لا محل للبس والإبهام مع اختيار شيء مقصود يفضل على سائر الأشياء ، ويقاس عليه ما يأتى على وزن « أفعل » من الأعلام . . . لأن له من صيغة التفضيل تعريفاً فوق تعريف .

ويدل على الجزاف فى التعريفات الأجنبية أن التعريف بالألف واللام عندهم يبقى مع التعريف بالإضافة ، فيقال عندهم كتاب محمد كما يقال (الكتاب محمد) على الإضافة ، وهو ما يقابل عندنا « كتاب يملكه محمد » و « الكتاب يملكه محمد » وإنهما فى الدلالة العربية لشيئان مختلفان .

وقد وجدت فى أكثر اللغات الأجنبية علامات للتعريف ولم توجد عندهم علامات مطردة للتنكير ، فكلمة كتاب A Book باللغة الإنجليزية معناها « كتاب واحد » أى أن التنكير هنا يستفاد من أنه (واحد من كتب كثيرة) .

فإذا تكلموا عن كتابين نكرتين أو ثلاثة كتب نكرات فالعدد هنا هو كل ما عندهم من علامات للتنكير وذلك على خلاف الدلالة على التنكير فى اللغة العربية ، لأن للتنكير علامة غير علامة العدد فى المثنى

والجمع حين نذكر كلمة « كتابين » أو نذكر كلمة « كتب » مع التنوين أو ما ينوب عن التنوين .

* * *

وعلى ذكر العدد ينبغى أن نلاحظ أن التمييز يلازمه فى اللغة العربية على نحو لا يعهد فى لغة من اللغات ، وأن الذى يستغربه بعض الأوربيين من أحكام العدد عندنا هو مزية فى لغتنا وقاعدة تتمشى مع التمييز الفكرى على اطراد وليست بالشذوذ الذى يجرى على السماع غير مفهوم ولا معقول .

إن أسماء العدد فى لغتنا بعد المفرد والمثنى : ثلاثة أربعة خمسة ستة سبعة ثمانية تسعة عشرة ، ثم تأتى الأسماء المركبة فالأسماء المضافة التى فيها الألف والنون ، والأسماء المضافة بغير الألف والنون .

والأصول فى الأسماء أنها توضع للمذكر ثم تلحق بها علامة التأنيث ، وكذلك تجرى القواعد العامة فى جميع اللغات . فإذا قيل فى اللغة الإنجليزية (شاعر) فهو شاعر مذكر Poet تلحق به علامة التأنيث ليدل على الشاعرة Poetess . . . وهكذ فى سائر الأسماء مع اختلاف العلامات .

ولننظر وفاقاً لهذه السنة المطردة فى جميع اللغات إلى تمييز العدد فى اللغة العربية .

فإذا قيل (ثلاثة) بغير معدود فالمفهوم أنهم ثلاثة من أسماء المذكر .

واللغة العربية قائمة على التمييز بين التذكير والتأنيث فلابد هنا من التمييز بالمغايرة على سنة اللغات جمعاء حيث يقضى الأمر « بالمغايرة » قصداً عند اختلاف الدلالة .

وقياساً على سنة المغايرة يجب أن يقال ثلاث نساء إذا قيل ثلاثة رجال أو يجب أن يكون عدد : (ثلاث أو أربع أو خمس أو ست أو سبع أو ثمان أو تسع أو عشر) دالا على معدود مؤنث عند حذف المعدود .

ويستقيم العدد بالإضافة من ثلاثة إلى عشرة فيقال ثلاث رجال وعشر رجال .

ويستقيم المضاف إليه بصيغة الجمع لأنه يدل على أفراد معدودين .

فإذا انتقلنا إلى المركب مع العشرة فالتمييز هنا هو الإعراب الصحيح لاسم المعدود ، وخمسة عشر رجلا أوفق للعدد المركب من خمسة عشر رجال.

ثم ننتقل إلى عشرين وثلاثين إلى التسعين فنقابل بين قولنا (عشر ورجل) على الإضافة وقولنا (عشرون رجلا) على التمييز فلا يتردد صاحب الذوق اللغوى فى اختيار التمييز وتفضيله على الإضافة ، وبخاصة حين تقترن العشرون بما يزيد عليها من الآحاد ، فيقال (خمسة وعشر ورجل) أو يقال : (خمسة وعشرون رجلا) كما انتهى الذوق العربى . . . ولا سبيل إلى التردد فى إيثار التمييز وتفضيله على الإضافة فى هذه الأعداد .

فإذا انتقلنا إلى المائة-فالإضافة أيسر من التمييز بلا خلاف ، وقول القائل (مائة رجل) أيسر من قوله (مائة رجلا) بتوينن المائة ، وقس

على ذلك مائتين رجلا وثلاث مائة رجلا وأربع مائة رجلا ، مع التنوين فى كل هذه الأعداد .

ويأتى هنا اعتراض يلوح للوهلة الأولى أنه اعتراض وجيه ولا وجاهة فيه مع التأمل فيما ينتهى إليه .

فقد سمعنا بعض النقاد الأوربيين يقولون : كيف يقال خمسة رجال على صيغة الجمع ثم يقال خمسمائة رجل على صيغة المفرد ؟ أليس هذا من التناقض فى القياس ؟

ولكن المنطق فى روح اللغة أعمق من هذا المنطق (السطحى) فى عقول نقادها من الغرباء عنها أو المتعجلين من أبنائها .

فإن الكلام مع الكثرة إنما يكون عن الجنس الذى يطلق عادة على العدد الكثير كلما جاوز هذا العدد بضعة أفراد قليلين إلى المئات والألوف .

ونحن نتكلم عن رجال أفراد عندما نتكلم عن خمسة أو ستة أو عشرة أو عن جمع مميز من الاثنين .

ولكننا نتكلم عن عدد يمثل الجنس حيث نجاوز الأفراد المعدودين ، ويصح على هذا أن نقول خمسمائة من رجل أى من جنس الرجل ، كما يصح أن نقول خمسمائة رجل ، ولا شك أن خمسمائة من رجل كافية للدلالة التامة على المقصود فى هذا الوضع ، كما أن فيها الغنى عن قولنا خمسمائة من رجال أو خمسمائة من الرجال .

وتتبين دقة المنطق ، ودقة الذوق معاً ، عند محاولة التغيير والتعديل مجاراة للانتقاد أو الاعتراض الذى أشرنا إليه .

فإذا عمدنا إلى التغيير مجاراة لذلك الاعتراض قلنا خمسة رجل أو خمسة من رجل ثم قلنا خمسمائة رجال على الإضافة أو خمسمائة من رجال بدلا من الإضافة ، أو قلنا خمسمائة رجال على الصفة والموصوف .

ولمن شاء بعد هذا التغيير ، أن يقارن بين ما ارتضاه منطق اللغة العربية وذوقها وبين ما يرتضيه لها المعترضون عليها من الغرباء عنها أو المتعجلين من أبنائها ، فإن الناقد المنصف لا يضر على اعتراضه بعد هذه المقارنة فيما نعتقد ، فإن أصر عليها فحق اللغة العربية فى المضى مع منطقها وذوقها ، وفى الثبات على قواعدها وأحكامها أصلح وأصلح وأهدى .

الصفة فى اللغة العربية

الصفة من أقوى الدلالات على ضبط الأداء فى لغة من اللغات .

وهى أقوى من الاسم دلالة على ضبط الأداء فى المفردات وفى تراكيب التعبير ، فما من لغة متقدمة أو متأخرة تخلو من الأسماء بعدد الأشياء التى يتحدث عنها أهلها ، ولكن اللغات التى تقدر الصفات على حسب الموصوفات هى اللغات التى تطورت بقواعد التعبير والتمييز بين مواضع المعانى والألفاظ أو التطبيق بين الكلمة ومعناها .

والأسماء ، كما هو معلوم ، قد تكون توقيفية لا إرادة للمتكلم فى وضعها وإطلاقها على مسمياتها ، وقد تكون منقولة عن لغة أخرى بحروفها أو مع شىء قليل من التعديل فيها ، وقد تكون مع ذلك مطلقة فى أصولها لأدنى مناسبة تشير إليها ، كهذا الاسم الشائع باسم (كبريت) وأصله نسبة إلى جزيرة قبرس بمعنى القبرسى ، لأنها كانت فى الزمن القديم أشهر البلاد بمناجم الفوسفات التى تصنع منها عيدان الثقاب ، ولولا الاستعمال لما كانت هذه المناسبة كافية لإطلاق هذا الاسم على مسماه عندنا . . . لأن الكلمة غريبة عن لغتنا وهى إذا ردت إلى أصلها لم يكن لها معنى غير أنها شىء منسوب إلى جزيرة كما ينسب إليها الأحياء وغير

الأحياء المنتمون إليها، ولكن هذه المناسبة اليسيرة كافية لتكوين الأسماء أول الأمر ثم سيرورتها على الألسنة بغير بحث عن مناسبتها الأولى .

أما الصفات فلابد من المطابقة بينها وبين الموصوفات فى كل كلمة وكل مناسبة ، ولابد للغة الوافية من أن تستوفى أدواتها وتحسب لها حسابها . وإلا كان النقص فى تكوين الصفة وتطبيق شروطها نقصاً أصيلا فى وسائل الدلالة اللغوية .

وليس فى لغات الحضارة لغة تمت لها أدوات الصفة وشروطها كما تمت للغة العربية ، فهى جامعة لكل ما تفرق من هذه الشروط بين أكبر اللغات وأوسعها انتشاراً فى الزمن الحاضر ، وفى الأزمنة المتقدمة .

إن الصفة تابعة للموصوف فى اللغة العربية ، مطابقة له فى الإفراد والجمع ، وفى التذكير والتأنيث ، وفى التعريف والتنكير ، وفى مواقع الإعراب .

وقد يلاحظ بعض هذه المتابعات فى بعض لغات الحضارة ، ولكنها لا تلاحظ جميعاً بقواعدها المطردة فى غير اللغة العربية .

فى الإنجليزية ، وهى لغة يتكلم بها اليوم أكثر من مائتى مليون إنسان ، تأتى الصفة سابقة لموصوفها ، فيقال مثلا : « واحد عظيم رجل » بدلا من رجل عظيم ، ويقال « عظيم رجال » بدلا من رجال عظماء ، ويقال « عظيم نساء » بدلا من نساء عظيمات ، ولا تتغير الصفة تبعاً لتغير مواقع الإعراب بين موقع الفاعل أو موقع المفعول ومواقع الأسماء المجرورة .

واللغة العربية تعرف الفرق بين الصفة الملازمة والصفات المتعلقة بالأفعال والمرات .

فهناك فرق بين كلمة « كريم » وكلمة « معطاء » فى الصيغة وفى المادة وفى الدلالة . لأن الكرم صفة تتحقق بالخلق الذى تدل عليه ، وبين الكريم وبين المعطى وبين المعطاء فروق فى طبيعة الصفة لا تتوقف على عدد المرات ولا على مقدار العطاء ، فمن أعطى مرة واحدة فهو معط أو فاعل لفعل من أفعال الكرم وإن لم يكن كريماً على الدوام ، وكذلك المعطاء الذى يعطى مرات كثيرة ولا يلزم من ذلك أن يكون كريماً أو أن يكون عطاؤه من عنده ، فربما كان المعطاء ، فى معنى من معانيه مرادفاً للصراف على هذا الاعتبار .

ومن ثم وجدت فى اللغة العربية صيغة اسم الفاعل وصيغة الصفة المشبهة وصيغة المبالغة . وكلها أصل مقرر فى اختلاف اللفظ واختلاف الدلالة على حسب معناه .

وقد يأتى لفظ الصفة تابعاً لمعناها فى علامات التذكير والتأنيث كما يأتى تابعاً لهذا المعنى فى بعض الأوزان .

فالصفة يجب فيها التأنيث إذا كان الموصوف مؤنثاً على الحقيقة أو على المجاز ، ولكنها تؤنث بمعناها ولا ضرورة لتأنيثها بلفظها إذا امتنع اللبس وبطلت الحاجة إلى العلامة اللفظية .

فلا حاجة إلى تاء التأنيث فى مثل (حامل ومرضع وطالق) لأن

اللبس بين التذكير والتأنيث ممتنع فى هذه الصفات ، ولكن التاء قد تلحق بالصفة إذا كان ملحوظاً فيها الفعل ولم يكن الملحوظ فيها هو الحالة كما جاء فى الشاهد المشهور :

أيا جارتا بينى فإنك طالقة كذاك أمور الناس غاد وطارقة

وأيًّا كان الحكم فى الخلاف بين الكوفيين والبصريين على سبب حذف التاء هنا ، فالذى لا خلاف عليه أن حذفها ملحوظ فيه حالة دائمة وليست حالة وقوع الفعل لمرة أو عدة مرات .

فالبصريون يقولون : « إنما حذفت علامة التأنيث لأن قولهم طالق وطامث وحائض وحامل فى معنى ذات طلاق وطمث وحيض وحمل على معنى النسب . أى أنها قد عرفت بذلك كما يقال رجال رامح ونابل . . . » ولا خلاف هنا على التفرقة بين حالة الدوام وحالة الحدث المتكرر مرة أو مرات .

أما الأسماء التى يتساوى فيها المذكر والمؤنث فالغالب فيها أنها أسماء أخذت مأخذ الصفات المشتركة التى لا فارق فيها بين صدورها فى المذكر أو صدورها من المؤنث ، كالضبع والفرس والعقاب والنعامة وما إليها من أسماء الحيوان المشتركة . فإن الضبع هنا أخذت صفة الجائحة التى تأتى على كل شىء كالسنة المجدبة :

أبا خراشة أما أنت ذا نفر فإن قومى لم تأكلهم الضبع

والفرس صفة من الفراسة والفرس أو التفرس كأنها اسم جنس يطلق على الذكور والإناث .

ولم يأت هذا الإبهام عن قصور اللغة فى التسمية ولا عن نقص فى علامات التأنيث والتذكير ، فإن التاء قد تدخل على الضبع كما تدخل على الفرس، وقد يسمى ذكر الضبع بالضبعان ويسمى ذكر الخيل بالحصان وتسمى أنثاها بالحجر ، وقد عرف ذكر النعام باسم الظليم ، وعرفت أنثى النسر والعقاب باسم أم قشعم مع الالتباس بين العقبان والنسور .

فليس هناك إبهام راجع إلى قصور اللغة وقواعدها ، ولكنه تغليب للمعنى على اللفظ أحياناً حسب الصفة المقصودة بين السامع والمتكلم .

ومن استعمال المصدر فى موضع الصفة يتضح لنا أن اللغة قد بنيت على التفرقة بين المعانى فى التذكير والتأنيث وفى بعض الفروق الأخرى التى توافرت علاماتها، ولا يمكن أن ينسب إغفالها إلى نقص فى تلك العلامات.

فإذا وضع المصدر موضع الصفة فهو واحد فى مدلوله ، لأن معنى المصدر لا يتغير مع الفاعل المذكر أو الفاعل المؤنث، ولا مع الواحد أو الكثيرين . فإن « العدل » مثلا عدل واحد فى صفته على جميع الحالات ، فلا ضرورة لعلامات التأنيث أو الجمع إذا أراد المتكلم أن يستغنى عنها ، ولا يختلف المعنى إذا قيس رجل عدل وامرأة عدل ورجال عدل ونساء عدل لأن الأسماء هنا فى حكم المضاف والمضاف إليه من جهة المعنى ، ولا تأبى اللغة مع ذلك أن تستخدم العلامات أحياناً على حسب العرف المشهور .

ولا تظهر دقة اللغة فى منطقها الخاص بها من شىء فى قواعدها ،

كما تظهر فى مواضع التسوية بين التذكير والتأنيث فى بعض صيغ المبالغة ، كما يتساوى رجل راوية وامرأة راوية ويتساوى رجل متلاف وامرأة متلاف ، ويتساوى رجل صبور وامرأة صبور ، فإن فى المبالغة نوعاً من الكثرة والزيادة يلحقها بكثرة الجمع ، ويجرى عليها ما يجرى على « كل جمع مؤنث » من قبيل « قالت الرجال وقالت النساء » ، والعرب المستعربة والعرب المستعربين . . . وهو التفات عجيب يدل على تناسق خفى وراء هذه القواعد يبعدها عن خلط المصادفة والارتجال.

ومثل هذا فى الوضوح ظهور الفارق بين الكلمات التى تؤنث فى اللغة العربية وهى خالية من علامات التأنيث وبين كلمات الجنس المشترك فى اللغات الأجنبية ، فإن هذه الكلمات تبلغ المئات فى اللغات الأجنبية لنقص فى التمييز يعوضونه بإضافة ضمير فى ضمائر التأنيث ، ولكنها لم تترك عندنا بغير علامة مميزة لأن اللغة عاجزة عن تمييزها بعلامة من علاماتها الكثيرة ، بل هى متروكة لا عتبارها أصلا من المؤنثات المجازية أو المذكرات المجازية ، فليس السبب هنا راجعاً إلى نقص العلاقات والصيغ أو إلى قواعد اللغة على العموم ، ولكنه راجع إلى التصور النفسانى الذى يوحى إلى الذهن إلحاق بعض الأشياء بهذا الجنس أو ذاك على حسب العوامل الكثيرة التى تعمل عملها فى هذه التفرقة عند أبناء اللغات أجمعين.

وهذه مزية الصفة عندنا نضيفها إلى المزايا الأخرى التى تستحق بها اللغة العربية عندنا وعند غيرنا من المنصفين أن تسمى بأم اللغات .

الظرف فى اللغة العربية

يستخدم الظرف فى اللغة — كما يدل عليه اسمه — لبيان الظروف التى تحدث فيها الأفعال والتمييز بين « كيفيات » وقوعها أو توقيعها .

ويستدل علماء اللغات ، بكثرة الظروف فى لغة من اللغات ، على أن المتكلمين بها يدركون الحوادث على كل صورة من صورها ويديرون النظر على كل وجه من وجوهه ، ولا يقصرون إدراكهم للحادث على صورة واحدة يكتفون لها ثم لا يخطر لهم أن يحيطوا بها على حسب تعدد جوانبها وتفاوت وجهات النظر إليها .

وقياساً على هذا يقارنون بين كثرة الظروف فى اللغات الهندية الجرمانية وقلتها فى اللغات السامية — وعلى رأسها اللغة العربية — فيرجعون بذلك إلى اختلاف أصيل بين المتكلمين بهذه اللغات فى النظر إلى الأمور والإحاطة بجوانب الحوادث واحتمال الظروف الممكنة لكل حادث منها غير ظرفها الواقع الذى هى فيه .

ولا جدال فى كثرة الظروف فى اللغات الهندية الجرمانية وقلتها فى اللغة العربية .

أو الصواب — على الأصح — أن تكوين الظروف فى اللغات الهندية

الجرمانية سهل مستطاع لكل متكلم بها ولو لم تكن لتلك الظروف كلمات خاصة بمعناها ، فإن الظرف يتكون من الاسم ، أو من الصفة ، بإضافة مقطع صغير إليه ، ويوشك أن يكون عدد الظروف — من ثم — مساوياً لعدد الأسماء والصفات .

وليس الأمر كذلك فى ظروف اللغة العربية ، فإن الكلمات التى تسمى ظروفاً محدودة معدودة للزمان والمكان ، ولا خلاف فى قلة الظروف بالنسبة إلى الظروف التى يتيسر للمتكلم أن يستخدمها فى بعض اللغات الهندية الجرمانية .

ولو وقف الأمر عند ذلك لصح — فعلا — أن قلة الظروف دليل على ضيق أفق التفكير وعجز العقل عن تصور « الكيفيات » والأشكال التى تحيط بالحادث وتجعله قابلا لكثير من الأوضاع تختلف قوة وضعفاً ، وظهوراً وخفاء ، واستقامة والتواء ، واطراداً وشذوذاً ، على حسب الفاعلين وحسب الأوقات ، وحسب الأحوال على الإجمال .

ولكن هل حق ما يقررونه من الفارق الكبير بين عدد الظروف فى لغتنا وعدد الظروف فى اللغات الهندية الجرمانية ؟ .

نقول ، عن ثقة ، إنه غير حق ، وإن الخطأ هنا فى أسلوب المقارنين لا فى قواعد المقارنة الصحيحة بين اللغات . وقد أشرنا فى بعض مقالاتنا إلى علة الخطأ فى أساليب بعض المقارنين بين الأديان ، ونرى من الفرصة الحسنة أن نشير بهذا المقال إلى خطأ يماثله عند بعض المقارنين

بين اللغات ، وكلاهما يرجع إلى سبب واحد : وهو الأخذ بالظواهر والعناوين وإغفال الجوهر الثابت وراء الأعراض والقشور .

إن الكلمات التى تسمى ظروفاً فى إعراب اللغة العربية قليلة بالقياس إلى اللغات الهندية الجرمانية ما فى ذلك خلاف .

ولكن الوسائل اللغوية التى تؤدى معنى الظرف أوفر وأوسع فى لغتنا العربية من كل لغة هندية جرمانية نعرفها أو نستطيع مراجعتها .

إحدى هذه الوسائل أن اختلاف كيفيات الفعل ودرجاته متحقق من وفرة الأفعال التى تؤدى معنى كل فعل على أشكاله .

فإذا تحدث المتحدث عن هبوب الريح فى وسعه أن يقول : إنها نسمت أو خفقت أو سرت ، أو هبت ، أو عصفت ، أو قصفت ، أو تهزمت ، إلى أشباه هذا الترتيب فى القوة والتأثير . . فيستغنى عن قول القائل بلغة هندية جرمانية : إنها هبت بقوة ، أو هبت بلطف ، أو هبت بصوت عنيف ، سواء أدى هذا المعنى بإضافة علامة الظرف أو بإلحاق الجار والمجرور .

وإحدى هذه الوسائل أن التضعيف والزيادة عندنا يؤديان معنى الفعل على درجات وأشكال يستغنى بها المتكلم عن الظروف ، فعندنا — مثلا — فتح وفتح بتشديد التاء ، وافتتح ، واستفتح ، وفاتح ، وما يلحق بها من الأفعال المطاوعة تغنى المتكلم العربى عن أداء درجات الفعل وأشكاله بإضافة علامات الظرف إلى الصفات أو إلى الأسماء .

ومن وسائلنا أن صيغ التفضيل عندنا معروفة بأوزانها ولاحاجة بها إلى العلامات التى تؤدى معانيها باللغات الهندية الجرمانية .

فعندنا «جميل وأجمل والأجمل» تغنى المتكلم عن better, most, more, best. وما يماثلها أو يقابلها من أدوات المفاضلة بين الصفات أو الأفعال.

وعندنا الفرق بين مفضول ومفضل تغنى عن بعض الظروف ، كما يغنينا عن بعضها كل فرق عندنا بين اسم المفعول والصفة المشبهة وبين الفعل الذى يدل على الأخلاق الملازمة والفعل الذى يدل على التخلق أو الأخلاق العارضة .

ومن وسائلنا « الحال » مفرداً أو جملة — أو جاراً أو مجروراً متعلقين بمحذوف أو مذكور .

فأنت تقول « أقبل مبتسما » وأقبل يبتسم وأقبل وهو يبتسم ،وأقبل فى ابتسام ، وترقى بالابتسام — مع قوة الفعل — من ابتسم إلى هش ، إلى استبشر ، إلى تهلل ، إلى ضحك إلى قهقه ، إلى أغرب ضاحكاً ، كما تستطيع أن تحقق هذا التعبير فى ألوف من الكلمات غير كلمات هذه المادة قابلة مثلها للتعبير عن مختلف الظروف والدرجات والأشكال .

ومن وسائلنا « المفعول معه» وهو ظرف بكل معانى الظرفية فى اللغات الهندية الجرمانية ، وقولك « سار والجبل » أو سار والليل هو تعبير عن ظرفية المكان والزمان يؤديه أبناء اللغات الهندية الجرمانية بظروف عدة لا تزيد على معنى هذا المفعول .

ومن وسائلنا المفعول المطلق موصوفاً وغير موصوف ، فنى وسعنا أن نقول : « اندفع اندفاعاً » لتوكيد قوة الاندفاع ، وأن نقول « اندفع اندفاعاً شديداً » أو اندفع اندفاعاً موفقاً أو مطرداً أو متلاحقاً للتعبير عن معانى الظروف التى يعبرون عنها بالمقاطع والإضافات .

وليس باللازم فى لغة من اللغات أن يكون للظرف باب واحد من أبواب الأجرومية ، أو علامة واحدة من علامات النحت والاشتقاق وكل ما يلزم اللغة ويحسب عليها أن تؤدى معنى « الظرفية » بعبارة من عباراتها الصحيحة وأن تعطى العربى كلاماً بلغة أخرى فينقله إلى العربية نقلاسليماً يطابق مدلوله ولا يقصر عنه ، وقد تكون سعة الوسائل وتنويع الأدوات والعلامات أدل على ثروة اللغة ومرونتها ومطاوعتها لمواضع التعبير على مقتضى الحال .

ولست أذكر فى اللغة الأجنبية—التى أفهمها فهماً أفضل من فهمى لغيرها — وهى الإنجليزية أننى قرات عبارات الظروف نثراً أو شعراً ولم أجد لها مقابلا يطابقها أحسن مطابقة بوسيلة من الوسائل التى أشرنا إليها .

فالمعول إذن على قوة التعبير اللغوى وليس على عنوان باب من الأبواب فى كتب الأجرومية ، وقد نرى أن نظرة عاجلة إلى قصة يقصها عربى عن إنسان أو حادث أو مكان تكفى لتصحيح الخطأ السريع فى مقارنات بعض اللغويين الآخذين بالقشور والعناوين . . . فإننا لا نقرأ إحدى هذه

القصص إلا أدركنا من كلماتها الأولى مبلغ حرص الرواية على تحقيق « الظرفية » بجمع ملابساتها وعوارضها الزمنية أو المكانية أوالنفسية فهو يتكلم عن بطل القصة ويذكر هيئة لقائه ومنهج حديثه وملامحه وهو يقبل أو يعرض أو يتجهم أو يطرق إطراق التأمل أو الارتياح ، ولا نذكر أن قصة رويت بلسان عربى لم تشتمل على جملة من الكلمات التى إذا نقلت إلى اللغات الأجنبية نقلت « ظروفاً » كأحسن الظروف فى تلك اللغة دلالة على الأحوال والأشكال ، وضمان المقارنة الصحيحة فى هذه الحالة أن تترجم الكلام العربى إلى كلام أجنبي فترى أن « الظروف» طرأت على الترجمة لتحل فيها محل المعانى العربية ولا تزيد عليها بشيء أصيل فى لباب الكلام .

وعلى مثل هذه المقارنة « الجوهرية » يصح الحكم على نقد اللغات والموازنة بين القواعد والأجروميات : ولا لوم على المقارنة بين اللغات ولا بين الأديان ، وإنما اللوم على المقارنين كلما تركوا الحقائق ووقفوا عند العناوين .

العيد فى الدين وفى اللغة

الأعياد من المراسم المرعية فى جميع الأديان الكبرى ، لأن الاشتراك فى الاحتفال بوقت من الأوقات يرعاه المتدينون جميعاً هو بعض المعالم العامة التى لا غنى عنها فى كل عقيدة تدين بها الجماعة وتتعارف على شعائرها .

وفى الأديان الكتابية كلها أعياد مقررة تجب على الجماعة رعايتها ، يلاحظ فى الكثير منها قديمة متوارثة من زمن بعيد سابق لعهد الدعوة إلى تلك الأديان ، وقد يرجع ذلك إلى سبب يتعلق بسياسة الدعوة كما يرجع إلى حكمة العقيدة فى صميمها . فإن قطع الصلة بماضى الأمة كل القطع قد يعوق الدعوة فى سبيلها إلى أسماع المدعوين وضمائرهم ،وقد يكون النفور من الدعوة فى هذه الحالة كالنفور من العدو المقتحم الذى لا يقبل منه كلام ولو كان من غيره مظنة للقبول والترحيب ، وليس من اللازم فى محاربة الضلالة الدينية أن نحارب ملكة العقيدة فى النفس الإنسانية ، فإن ملكة العقيدة فى لبابها هى مناط الخير من ضمير الإنسان ، ويكفى عند محاربة الأديان الضالة أن نحتفظ بملكة العقيدة لكى يسهل بعد ذلك تحويلها من المعتقدات السيئة إلى المعتقدات الحسنة ، فذلك أقرب إلى

الهداية من استئصال ملكة الاعتقاد بجذورها ، وامتلاء النفس بنزعة الكفر الذى يعرض عن كل إيمان ويسخر من كل دين .

وقد أبقى الإسلام على بعض شعائر الحج فى الجاهلية وأصلحها بالانتقال بها من عبادة الأوثان إلى عبادة الله ، وكانت دعوة النبى عليه السلام إلى حج البيت وهو فى قبضة المشركين يصدون عنه قصاده المسلمين حجة للإسلام على الشرك ، وإحباطاً لسياسة الملأ من كفار قريش ، وهم يحاولون أن يعزلوا الدعوة الإسلامية عن أمتها باسم الحفاظ على كرامة الآباء .

ومن تاريخ الأعياد فى اليهودية والمسيحية يظهر لنا على التحقيق أنها منقولة عن مراسمها الأولى من عهد عبادة الطبيعة أو عبادة الكواكب قبل دعوة موسى وعيسى عليهما السلام .

فالأعياد اليهودية كلها لا تزال على صبغتها الأولى من مراسم الاحتفال بمواقيت الزرع والحصاد ، وهى بأسمائها فى العهد القديم تشير إلى موعد الحصاد ، وموعد الجمع ، وقرابين البواكير من الثمرات والأنعام .

والعيدان المسيحيان يوافقان موعد انتقال الشمس فى الشتاء وموعد انتقالها فى الربيع ، وقد كان آباء الكنيسة الأولون يقيمون الاحتفال بالعيدين فى هذين الموعدين ليصرفوا جمهرة الناس عن تقاليد عبادة الشمس إلى تقاليد العبادة المسيحية .

إلا أن التوقيت بالأشهر القمرية فى حساب العيدين الإسلاميين قد

كان له أثره فى تنزيه هذين العيدين عن كل صلة بالعقائد الجاهلية التى سبقت دعوة الإسلام ، فلا ارتباط لهما اليوم بمواقيت عبادة الطبيعة أو عبادة الكواكب ، وليس لهما قوام من الذكريات المادية أو المعانى النفعية .. فقد يعود الصيام فى أشهر الصيف كما يعود فى أشهر الشتاء ، وقد يجب الحج مع أوان المرعى والسقاية كما يجب مع كل أوان ، وهو عدل فى توزيع أيام الفرائض يناسب العدل فى تكاليف الدين وأعباء الواجبات ، ويناسب العدل فى أحوال الأمم التى تؤدى تلك الفرائض وتنهض بتلك الأعباء ، ومنها أمم الرعاية والزراعة وأمم التجارة والصناعة ، وأمم تقيم فى كل مناخ وكل إقليم .

ومن ثم خلص العيد الإسلامى لمعناه من الإيمان المحض بعبادة التنزيه والتوحيد .

وفى سياق هذه المقالات التى نتابع فيها النظر فى مزايا اللغة العربية يتفق لنا أن نذكر مزية لهذه اللغة فى كلمة العيد بلفظها ومعناها ، فإن تسمية العيد بهذا الاسم تدل عليه بأخص معانيه وهى الإعادة والتعييد ، وليس لهذه الخاصة مدلول مفيد فى أسماء العيد بأكثر اللغات .

فبعض أسمائه باللغات الأوربية تدل على معنى الوليمة ووفرة الطعام . وبعض أسمائه تدل على اليوم الدينى أو يوم البطالة ، وليست هذه من خواص العيد التى ينفرد بها بين سائر الأيام .

وبعض أسمائه الحديثة تقابل كلمة « السنوية » أو « المئوية » وتصدق

على احتفال بعينه يجوز أن يكون يوماً واحداً لا يعاد إليه ، ويجوز أن يكون من غير الأعياد لأنه من ذكرى الكوراث أو ذكرى الحداد .

أما كلمة العيد بصيغتها هذه فى اللغة العربية فهى أدل من تلك الأسماء جميعاً على خاصته ومعناه .

* * *

ويعود هذا الاستعداد لتخصيص الألفاظ بمعانيها إلى سعة الاشتقاق فى اللغة العربية على قواعده التى تؤدى كل قاعدة معناها المستفاد من وزنها ، فإن الاشتقاق على حسب هذه القواعد يستمد من الفعل عمل الاسم وعمل الصفة وموضع استخدام كل منهما ، فيأتى الاسم معبراً عن واقع فعله وعن المقصود بوصفه ، وتصلح المادة الواحدة أساساً لأسرة كاملة من المعانى المتفرعة عليها .

وكلمة العيد مصدر من مصادر كثيرة يدل على صفة العودة أو على هيئتها ، ومن فعل (عاد) تؤخذ العودة للمرة من العود وتؤخذ العادة للفعل أو الخلق الذى يكثر الرجوع إليه ، ويؤخذ المعاد لمكان البعث أو زمانه ، وتؤخذ العيادة للزيادة المتكررة ، وتؤخذ العائدة لما يعود على الإنسان من نتائج عمله على معنى قريب من معنى التبعة أو الجزاء ، وتستعار العوائد لما يعطى أو يؤخذ مع التكرار والتوقيت ، لأن الإعطاء والأخذ معنى واحد من جانبين ، فما يأخذه هذا هو عطاء من ذاك .

ويأتى عمل المضاعف والمزيد فيوسع دلالة المادة اللفظية أو يسرى منها

إلى معان تناسبها وقد تخالفها فى بعض عوارضها .

وهنا مجال واسع لمعانى الإعادة والاستعادة والتعويد والتعييد ، ومجال واسع للتفرقة بين المعيد والمستعيد وبين العود والمعاودة ، والمعاد والمستعاد ، ولا لبس فى موضع لفظ من هذه الألفاظ لأن وزنه دليل على موضعه من التعبير .

والاشتقاق موجود فى لغات كثيرة ، وهو بعض الخواص الملازمة للغات السامية ، ولكنه لا يوجد بهذا التوسع على هذه القواعد المفصلة ، كما يوجد فى اللغة العربية .

وكل ما يوجد فى سائر اللغات السامية من قواعد الاشتقاق قائماً يوجد بالمقدار الذى يدل على أنها — كلها — فروع من أسرة لغوية واحدة ، وأن كل فرع من هذه الفروع مخالف فى أساس تركيبه للغات النحت التى يطلقون عليها فى الغرب اسم اللغات (الغروية) لأن تنويع معانى المادة فيها يقوم على لصق المقطع بالمقطع وضم العلامات والحروف لنقل الكلمة من صيغة الفعل أو الاسم إلى صيغ النعوت والظروف ودرجات العمل أو الإفادة.

ولكننا إذا قارنا فى خاصة الاشتقاق نفسها بين العربية وأخواتها فى الأسرة اللغوية كادت أن تنفرد باشتقاق مقصور عليها ، لا يضارعه إشتقاق العبرية أو السريانية أو الكلدانية أو الحبشية فى السعة ولا فى تقسيم القاعدة ولا فى تحكيم المتكلم فى التعبير عن أغراضه على حسب كل احتمال معقول .

فالاشتقاق العربى يعطى المتكلم من الأوزان بمقدار ما يحتاج إليه من المعانى المحتملة على جميع الوجوه ، والمتكلم هو صاحب الشأن فى اختيار الكلمة وليست الكلمة هى العبارة المفروضة عليه لأنها وضعت من أصلها ارتجالا أو محاكاة لصوت أو تلفيقاً للأجزاء من مختلف المواد .

ولا يحتمل العقل المعبر صيغة للاشتقاق بعد استيفاء صيغ المصدر للمرة أو للهيئة أو للدلالة على الجمع أو الجنس المجموع ، ولا احتمال لصيغة مطلوبة بعد صيغ المبالغة والتضعيف واسم الفاعل واسم المفعول والصفة الملازمة ، والصفة المرتهنة بالحدث والزمان .

فالمتكلم المعبر هنا هو صاحب الشأن فى تصريف المشتقات على حسب أغراضه واحتمالات تفكيره ، واللغة قد وصلت على ألسنة المتكلمين بها إلى خلق القواعد التى يتبعها تكوين المفردات ، قبل أن تعرض لهم الحاجة إلى استخدام جميع تلك المفردات أو إنشاء الكلمات المرتجلة مع كل مشاهدة تأتى للمتكلم بشىء جديد يحتاج إلى لفظ جديد .

وقدم القواعد على هذه الوتيرة من أول القرائن على قدم اللغة وقدم الزمن الذى ارتسمت فيه عند أهلها قوانين التعبير .

وبهذا القدم تنفرد اللغة العربية بين أخواتها من أسرة اللغات السامية ، ولكنها تنعزل تمام الانعزال عن أسرة اللغات الحامية التى يخلط بعض المستشرقين بينها وبين العربية فى أصولها ، فإنهم — لتجردهم من الذوق الأصيل فى بواعث التعبير باللغة العربية — يحسبون أن التشابه فى بعض

الضمائر أو بعض الأعداد أو بعض التصاريف التى تشبه الاشتقاق برهان كاف على وحدة الأصول ، ولو جاز الأخذ بأمثال هذه المشابهات لما انفصلت عائلة لغوية عن سائر العائلات اللغوية التى تتباعد غاية البعد فى تقسيم الأصول والفروع ، فإن الشبه بين بعض الخصائص الطورانية والملاوية وبين خصائص اللغة العربية أكبر من كل شبه بين الساميات والحاميات .

والمعلوم أن فروع الساميات تتألف من الأصوات المقطعية القصيرة وتكتسب اختلاف المعنى باستعارة صوت إلى جانب صوت ، ولا تنقسم فيها أجزاء الكلام انقساماً يعزل الأسماء عن الأفعال ويعزل هذه وتلك عن الحروف .

ولا قرابة بين لغات تقوم على هذه الأسس المتفرقة ، وبين لغة تنقسم فيها حروف الجر وحدها انقساماً يخصص كلا منها بموضعه ومعناه وعلاقته بالأسماء والأفعال ، ولا حاجة بعد الالتفات إلى هذا الفارق فى حروف الجر إلى بيان الفوارق الواضحة بين الحاميات والآريات معاً وبين اللغة التى اتسعت فيها قواعد الاشتقاق المفصل ذلك الاتساع واشتملت مادة الفعل الواحد منها على أسرة كاملة من درجات المعنى ومقاصد التعبير .